عدم تفاؤل بمؤتمر القوى السياسية في بغداد

العراقيون مهتمون بتغييرات «استراتيجية بوش» اكثر من المصالحة

بغداد ـ «القدس العربي»:

لم يشأ معظم المسؤولين الحكوميين العراقيين كشف حقيقة تعثر مؤتمر القوى السياسية العراقية الذي يجري في بغداد في اطار مشروع المصالحة الوطنية، فقد كشف حضور المؤتمر عن تغيب قياديين سياسيين مهمين في السياسة العراقية اضافة الى غياب أجنحة من المقاومة العراقية كانت قد وعدت وفق تصريحات مسؤولين عراقيين من لجنة المصالحة بالحضور الى المؤتمر.

ويبدو ان غياب قيادات سياسية عراقية عن جلسات المؤتمر قد دفع بعض السياسيين العراقيين الى القول بان المؤتمر مفتوح لكل من يرغب المشاركة فيه وان الخط الاحمر فيه هو الوقوف ضد ارادة العراقيين وفق ما ذكره حيدر العبادي عضو مجلس النواب والقيادي في حزب الدعوة، لكن قياديا آخر من حزب الدعوة الذي ينتمي اليه المالكي وهو النائب حسن السنيد قال ان هذا المؤتمر هو الاول ضمن سلسلة مؤتمرات للقوى السياسية العراقية وان الحوار مفتوح للجميع للمشاركة فيه، موضحا في تصريحات له ان لا خطوط حمراء على الحضور فيه.

لكن عراقيين عبروا عن عدم تفاؤلهم من مؤتمر القوى السياسية العراقية ورأوا انه استكمال لمشاريع فشل سابقة وان توصل الأطراف فيه الى نتائج معينة ستبقى حبيسة الورق ولن تتحول الى واقع عملي مشيرين الى ان هذا المؤتمر جزء منه يسعى لدعم الحكومة وليس لحل المشكلات العالقة والأزمات التي يعاني منها الشعب العراقي.

وقال الدكتور سلام عبد الله (استاذ جامعي مكاتب سياسي)، ان المؤتمر افتقد الى المرونة وكان عبارة عن جمع لوجود معرفة وحتى الاشارات الى مشاركة قوى معارضة للحكومة كانت بمثابة محاولة لاعطاء المؤتمر صورة تجميلية لكنها ظلت ضبابية وغير واضحة مشيرا الى ان جهات المعارضة المتمثلة بـ(حركة الاسلاميين العقائديين) و(كتلة الوحدة الوطنية) ليست جهات معروفة في الشارع العراقي وغير معروف مدى تأثيرها في الساحة العراقية بل ان كثيرا من العراقيين لم يعرفوا أي شيء عنها مطلقا.

ويشير عبد الباسط جميل مدرس متقاعد ان الفوضى الامنية التي يعيشها العراق لا تسمح حتى بالانتباه الى المؤتمر الذي لم يطرح سوى ما تردد من كلام طيلة العامين الماضيين، ويؤكد جميل «كنا نتمنى على بعض القوى المعارضة للمؤتمر والتي رفضت المشاركة فيه ان تعبر عن موقفها بارسال رسائل الى داخل المؤتمر لاثبات مواقفها واجبار الهيئة المنظمة على مناقشة مطالبها ليكون هناك نوع من الحوار نستطيع من خلاله ان نكتشف وجهات النظر واختلافها، لكننا سمعنا رفضا للمؤتمر من شاشات التلفزيون ولم نتبين اسبابه بوضوح».

ويشير عراقيون كثيرون الى انهم لم يشعروا ان المؤتمر سيقدم شيئا جديدا اليهم مع استمرار الفوضى الامنية، بل ان اغلب العراقيين يراقبون وينتظرون ما سيقرره بوش في تغييرات استراتيجيته في العراق اكثر من اهتمامهم باعمال المؤتمر، الذي ربما يكون مشابها لوثيقة مكة ومؤتمر العشائر حيث شهد العراق تصعيدا كبيرا في العنف بعدهما ولم يؤديا الى حل للمشكلة العراقية.

عراقيون امام بقايا جثث تم اكتشافها في مقبرة جماعية قرب مدينة كربلاء امس

مؤتمر الاحزاب والقوى السياسية في العراق يطالب بحل الميليشيات

■ بغداد ـ قنا: طالب مؤتمر الاحزاب والقوى السياسية بضرورة حل الميليشيات وانهاء تواجد الاحتلال واعادة منتسبي الجيش المنحل للخدمة واعطاء صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء وجعل السلاح بيد الدولة.

وقرر المؤتمر في التوصيات التي اصدرها في ختام اجتماعاته امس تشكيل لجنة من أجل التحاور مع الاطراف التي لم تشارك في العملية السياسية والعمل الجاد والحقيقي من اجل انهاء المحاصصة على أساس طائفي والعمل على اعطاء رئيس الوزراء صلاحيات أوسع.

واتفق المشاركون في المؤتمر على اعادة النظر بالفيدرالية لتكون منسجمة مع النظام الفيدرالي الاتحادي الذي ورد في الدستور العراقي عن طريق توضيح العلاقة بين الاقليم والمركز وتوضيح صلاحيات الاقليم واعادة النظر في قضايا الامن والدفاع والثروات الوطنية.

وأشاروا الى ضرورة الالتزام باعادة النظر بالمادة السابعة من الدستور والتي تحدد كيفية التعامل مع حزب البعث المنحل كما طالبوا باعادة النظر بالمادة (41) المتعلقة بقانون الاحوال الشخصية وتوسيع مشاركة العراقيين في ابداء ارائهم في تعديل الدستور.

واجمع المشاركون في المؤتمر على ضرورة تعديل المادة الدستورية المتعلقة بنصاب البرلمان ..كما اقترحوا الغاء الفقرة الدستورية والتي تنص على منع اجراء تعديل دستوري الا بعد مرور ثماني سنوات أي دورتين انتخابيتين.

واتفق المؤتمر على الغاء المواد الوصفية من الدستور والتي لا يؤثر الغاؤها على الدستور، وشدد على ضرورة تخليص الجيش من الانتماءات الطائفية.

بلير في بغداد فجأة يحث دول الجوار على دعم حكومة المالكي

بغداد ـ من كاثرين بولدين:

تعهد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بتقديم مساندة كاملة لنظيره العراقي نوري المالكي خلال زيارة لبغداد امس الاحد وحث الدول المجاورة على عدم اضعاف حكومة المالكي.

وقال بلير انه والمالكي ناقشا الحاجة للمصالحة الوطنية وتشكيل قوات أمنية عراقية «وأهمية مساندة كل الدول في المنطقة لهذه العملية».

وتابع بلير في مؤتمر صحافي مشترك مع المالكي في المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد «نحن مستعدون لمساندتك بكل طريقة ممكنة حتى تتمكن الحكومة العراقية والشعب العراقي في الوقت المناسب من تولي مسؤولية شؤونهم بالكامل».

وأجاب بلير ردا على سؤال عن المخاوف من أن سورية وايران لا تبذلان جهودا كافية لمساعدة العراق بقوله «من المهم أن نمارس كل الضغط والسلطة التي نملكها لضمان مساندة كل الدول في المنطقة للعراق».

وتابع «هناك التزام قوي للغاية يظهر في قرار الامم المتحدة بأن تكون كل الدول في المنطقة مساندة لرئيس الوزراء العراقي وحكومته... ولا تضعفهما».

وتأتي زيارة بلير وهي جزء من جولة بالشرق الاوسط في ظل أعمال عنف بين السنة والشيعة يقدر مسؤولون بالامم المتحدة أنها تتسبب في مقتل أكثر من مئة شخص في امس وفي الوقت الذي تدرس فيه الولايات المتحدة تغيير استراتيجيتها في العراق. ويقول محللون ان العنف في العراق منذ بداية الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام 2003 أضر بصورة بلير في سنواته الاخيرة بالحكم وأدى الى انقسام الرأي العام وحزبه وتراجع معدل شعبيته وتقويض مصداقية بريطانيا في المنطقة. وتعيد واشنطن ولندن تقييم خططهما للعراق. وكان المتحدث باسم بلير قال عن الزيارة قبل وصول رئيس الوزراء البريطاني للعراق «أولا انها تهدف الى تأكيد دعمنا الفعلي لرئيس الوزراء المالكي وحكومته. وثانيا للتأكيد على دعمنا لعملية المصالحة في العراق».

ويسعى بلير للحصول ايضا على تقييم المالكي لعملية تسليم السيطرة الامنية بشكل تدريجي الى القوات العراقية في الجنوب. ولبريطانيا نحو 7200 جندي في الجنوب معظمهم يتمركز في البصرة ثاني أكبر مدينة في العراق وحولها. وفي ظل مقتل المزيد من الجنود البريطانيين والعراقيين يواجه بلير ضغوطا داخلية متزايدة لسحب الجنود في وقت قريب لكنه تعهد بعدم الانسحاب «الا عندما تتم المهمة» التي يقول انها تسليم المهام الامنية الى القوات العراقية.

وقالت بريطانيا انها واثقة من أنها ستستطيع تسليم المسؤولية الامنية عن البصرة الى العراقيين أوائل العام المقبل وتأمل أن تسحب الاف الجنود بنهاية عام 2007 رغم أن كثيرا منهم سيظل في العراق لتدريب القوات العراقية وتقديم الدعم.

ودعا المالكي السبت لعودة جميع ضباط الجيش العراقي السابق خلال مؤتمر للمصالحة الوطنية يضم سياسيين شيعة وسنة واكرادا يهدف الى وقف العنف الطائفي. وقال مسؤولون عراقيون ان دعوة المالكي جزء ايضا من خطة مؤلفة من اربع خطوات للتعجيل بنقل مسؤولية الامن من القوات متعددة الجنسيات الى العراقيين. وتشمل الخطة زيادة حجم القوات العراقية وتحسين تدريبها وتزويدها بعتاد وأسلحة أفضل. ووصل بلير الى العراق قادما من مصر وسيزور أيضا اسرائيل والاراضي الفلسطينية ودولة الامارات العربية المتحدة.

نوري المالكي وتوني بلير في مؤتمر صحافي مشترك في بغداد امس

سعر الكلاشينكوف القديم يراوح بين 200 و350 دولارا

السوق السوداء للسلاح تزدهر في بغداد في ظل التدهور الامني

بغداد ـ من باتريك فور:

«يبلغ سعر الصندوق الذي يحوي 700 خرطوش كلاشينكوف 450 دولارا الان، فمع تصاعد العنف ترتفع الاسعار»، هكذا قال حيدر (31 سنة)، احد تجار السلاح في العاصمة العراقية.

مرتديا سترة من اللون البيج وقميصا ورديا تم كيه بعناية وحذاء لامعا، يبدو حيدر الذي يرفض الافصاح عن اسمه الحقيقي، انيقا مثل كبار رجال الاعمال.

ويوضح انه منذ الاعتداء الذي استهدف المراقد الشيعية في سامراء في شباط/فبراير الماضي «ازدادت المبيعات بنسبة كبيرة جدا».

وكان هذا الاعتداء بمثابة المفجر للعنف الطائفي المتصاعد في العراق.

ويضيف هذا التاجر الذي يبيع بالجملة «بدأت الميليشيات الشيعية تطلب اسلحة والمجموعات السنية المسلحة ايضا فهم الزبائن الرئيسيون». ويعترف بان «ارباحه ازدادت خلال الشهور الاخيرة».

ويقول محمد وهو تاجر تجزئة ان «افرادا كذلك يطلبون اسلحة للدفاع عن انفسهم وعن عائلاتهم».

وطبقا لقاعدة العرض والطلب التقليدية قفزت الاسعار وتضاعف بعضها اربع مرات منذ الربيع، حسب هذا التاجر.

وبات سعر الكلاشينكوف القديم يراوح بين 200 و350 دولارا اما الكلاشينكوف الحديث فيراوح سعره بين 400 و600 دولار بينما يصل سعر المدافع الالية الروسية، التي يستخدمها بكثرة المتمردون، الى 3000 او 4000 دولار.

ويروي محمد انه «بعد الحرب مباشرة (2003) كان هناك سلاح في كل مكان. وفي بغداد كان التجار يحاولون اجتذاب الزبائن ويصرخون (صفي حساباتك بـ250 دينارا (اقل من نصف دولار)».

ويستطرد ضاحكا «كانوا يبيعون في الشوارع قنابل يدوية من مخازن الجيش ولكي يتأكد الزبائن من انها تعمل كانوا يلقونها امامهم في اي قطعة ارض خلاء».

وبدا حيدر البيع بالمفرق في عام 2003 اذ كان يتدبر بعض الاسلحة يمينا ويسارا ولكنه بعد ذلك اصبحت لديه شبكة كاملة تمده ببضاعته.

ويؤكد احمد حسين وهو تاجر تجزئة آخر ان هناك «مصدرين للسلاح» موضحا ان المصدر الاول هم «المهربون الذين ياتي معظمهم من ايران وبعضهم من سورية» والمصدر الثاني هو «عناصر الجيش والشرطة الذين يبيعون اسلحة ولكن بصفة خاصة ذخائر».

ويضيف «عرض على شرطي ان اشتري الرشاش الآلي الذي كان موجودا في سيارته مقابل 3 آلاف دولار فلم يكن الامر يتطلب اكثر من تفكيك الرشاش».

ويتابع ان رجال الشرطة يحصلون على رواتب ضعيفة لذلك فبعد تعرضهم لهجوم يمكنهم ان يبيعوا الذخائر ثم يقولون لرؤسائهم انهم فقدوها اثناء الهجوم».

ويشير حيدر الى ان «بعض كبار الضباط يهربون ايضا اسلحة وذخائر».

ويؤكد حيدر، وهو سني، ان الشيعة يسيطرون على الجزء الاكبر من سوق السلاح السوداء.

واذا كانت الانقسامات الطائفية تمزق العراقيين فان تجار السلاح لديهم على العكس لغة مشتركة: النقود التي يربحونها.

لذلك فان حيدر يعمل مع شيعي يستطيع التحرك من دون مواجهة مشكلات في مدينة الصدر الشيعية، معقل ميليشيا جيش المهدي التابعة لحركة مقتدى الصدر والتي تعد المركز الرئيسي لسوق السلاح.

ويشرح حيدر انه لا يمكنه «تخزين السلاح في منزله اذ يقوم الامريكيون بتفتيش المنازل بانتظام ولكنهم لا يطأون باقدامهم مدينة الصدر، لذلك فالشيعة يمكنهم تخزين السلاح».

ويقسم حيدر انه لا يبيع متفجرات ولا مدافع هاون او صواريخ «ار بي جي».

ويتابع ان التجارة في هذه النوعية من الاسلحة «خطيرة جدا» ويضيف وهو يبتسم نصف ابتسامه «لكن اذا اردت قنبلة يدوية الصنع فانني يمكن ان اوفرها لك».

ويتعين على تجار السلاح ان يغدقوا على رجال الشرطة فنقل بضاعتهم اصعب من الحصول عليها.

ويوضح حيدر ان هناك «نقاط تفتيش في كل مكان ولكن عموما تكفي مئة دولار للمرور».

غير انه لا يغامر بالمرور في احياء لا يعرفها ولا يبيع الا لاشخاص يثق انهم لن يشوا به. ويقول «ان عقوبة تجارة السلاح 15 عاما او اكثر».

وهل يشعر حيدر بانه يساهم في المجازر اليومية؟ لا يبدو ذلك، فهو يقول: «امي تتوسل الى ان اكف عن هذا ولكن المشكلة بالنسبة لي عكسية فعندما يتوقف العنف لن يكون هناك سوق وساعتها قد اضطر لبيع ساعات اليد».

(ا ف ب)

التيار الصدري يطالب باغلاق السفارتين الامريكية والبريطانية

■ بغداد ـ «القدس العربي»: طالبت اللجنة السياسية في مكتب الشهيد الصدر الحكومة العراقية بغلق السفارتين الامريكية والبريطانية في العراق وطرد السفيرين من البلاد.

وقالت اللجنة، في بيان أصدرته «نطالب البرلمان بالزام الحكومة العراقية بوضع جدول زمني وموضوعي لانسحاب القوات الامريكية من البلاد».

وشدد البيان على «أهمية محاسبة الوزارات الامنية والخدمية واعلام الشعب العراقي عن اسباب الاخفاقات المتكررة لهذه الوزارات».

وطالب البيان «(بمحاسبة) الحكومة العراقية لتجاوزها على البرلمان العراقي في التمديد للقوات الامريكية دون الرجوع الى مجلس النواب كونه يمتلك الصفة التشريعية لاتخاذ مثل هذه القرارات التي تمس بصورة مباشرة حياة العراقيين». وقال البيان انه «يجب العمل من أجل استقلال العراق وتحقيق سيادته الكاملة من خلال تشريعات تصدر من مجلس النواب» مشيرا الى «أهمية أن تلعب الحكومة العراقية دورا بارزا في حماية الجامعات وتوفير الاجواء الامنية المناسبة للاساتذة والطلبة والعمل على وقف التهجير القسري في العراق بصورة عامة وبغداد بصورة خاصة باجراءات وبرنامج عمل واضح وسريع واعادة العوائل المهجرة الى سكناها».

يذكر أن اللجنة السياسية في مكتب الشهيد الصدر تعد واحدة من اللجان التي شكلت بعد احتلال العراق وتضطلع بمهمة تقديم الدراسات والمشورات السياسية لسياسيي التيار الصدري.

الجماعة الاسلامية تتهم السلطات الكردية بانتهاك حقوق المعتقلين

■ أربيل ـ «القدس العربي»: اتهم القيادي الاسلامي الكردي علي بابير السلطات الأمنية باقليم كردستان باحتجاز العشرات من أعضاء حزبه في السجون والمعتقلات المحلية، دون تهم محددة، وباستخدام شتى أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ضدهم لانتزاع اعترافات قسرية.

وقال بابير أمير الجماعة الاسلامية الكردستانية (مقعدان بالمجلس النيابي)، في حوار مع صحيفة (آسو) الكردية نشر بعددها الصادر امس، ان «من حق السلطات الأمنية اعتقال أي شخص والتحقيق معه، ولكن يجب توجيه تهمة محددة الى ذلك الشخص وبصورة قانونية واضحة، ولدينا أعضاء كثيرون أُعتقلوا من قبل الحزبين الكرديين الحاكمين والحكومة الاقليمية، ومنهم من قضى أكثر من 3 ـ 4 سنوات داخل السجن، من دون توجيه تهم محددة اليهم».

وانتقد الزعيم الاسلامي السلطات المحلية بانتهاك حقوق الانسان مؤكدا أنها «لجأت الى استخدام شتى صنوف التعذيب الجسدي والنفسي لانتزاع اعترافات قسرية من المتهمين، من بينها جلب زوجات المتهمين الى غرف التحقيق وتهديدهم باغتصابهن أمامهم في حال عدم التوقيع على اعترافات معدة سلفا من قبل السلطات».

انتخاب عبد كاظم الشيخ بدلا من جوحي لرئاسة قضاة تحقيق الجنائية العليا

■ بغداد ـ «القدس العربي»: قال رئيس هيئة الادعاء العام في المحكمة الجنائية العراقية العليا جعفر الموسوي ان المحكمة انتخبت القاضي عبد كاظم حسين الشيخ بمنصب رئيس قضاة التحقيق فيها بدلا من القاضي رائد جوحي.

وأوضح الموسوي، في تصريحات صحافيه له بالمنطقة الخضراء حيث يقيم «أن المحكمة الجنائية العليا تجري، وبموجب قانونها، انتخابات سنوية لاختيار رئيس قضاة التحقيق».

وأضاف أن انتخابات العام الحالي «جرت يوم (11) من الشهر الجاري لاختيار رئيس لهيئة الادعاء العام في المحكمة، وفاز بالمنصب للسنة الثالثة على التوالي القاضي جعفر الموسوي».

وتابع «فيما كانت الجولة الثانية يوم (12) من الشهر الجاري لانتخاب رئيس قضاة التحقيق في المحكمة الجنائية العليا، وأسفرت عن فوز القاضي عبد كاظم حسين الشيخ بالمنصب بدلا من القاضي رائد جوحي». وأشار الموسوي الى أن جوحي «لا يزال الناطق الرسمي باسم المحكمة الجنائية العليا، كما أنه مستمر في العمل كقاضي تحقيق ضمن هيئة المحكمة».

ونوه بأن تلك الانتخابات «هي سياق اداري، ولا علاقة لها بسير القضايا المنظورة أمام المحكمة».

استقالة عضو بارز في المكتب السياسي بالاتحاد الوطني الكردستاني

■ السليمانية ـ «القدس العربي»: ذكر مصدر مقرب من الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يقوده جلال الطالباني أن محمد توفيق رحيم عضو المكتب السياسي للحزب قدم استقالته من منصبه.

وأوضح المصدر أن «محمد توفيق رحيم عضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني ـ مكتب العلاقات العامة، قدم استقالته من منصبه وأنه لن يحضر جلسات المكتب».

وعن أسباب الاستقالة قال المصدر ان «سبب استقالة محمد توفيق رحيم هي ما يعتبره المشاكل الداخلية في الحزب». يذكر أن محمد توفيق رحيم هو أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية كادحي كردستان التي كان يقودها نوشيروان مصطفى وكان عضوا بارزا في الاتحاد الوطني بالجناح الاصلاحي الذي يقوده نوشيروان مصطفى الذي قدم استقالته هو الآخر من الاتحاد الوطني في وقت سابق من هذا الشهر بسبب هزيمة جناحه الاصلاحي في الانتخابات الداخلية للحزب التى أجريت الشهر الماضي.

الحكومة المصرية تعتبر استعراض «الاخوان» في جامعة الازهر «تهديدا للأمن القومي»

■ القاهرة ـ قنا: أكدت الحكومة فى مصر انها لن تترك امن الوطن فريسة للعابثين او نهبا للحاقدين الموتورين وستضرب بيد من حديد على يد من تسول له نفسه ان يبث الفزع بين المواطنين كما اكدت ان الوطن بحاجة الى كل يد تبني لا تهدم حتى توفر الامن لابنائه.

جاء ذلك في بيان القاه الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية المصري امام مجلس الشعب (البرلمان) تعليقا على الاحداث التي شهدتها جامعة الازهر موخرا.

ووصف ما حدث في جامعة الأزهر بانه يمثل تهديدا لأمن مصر واستقرارها، وتساءل: ماذا يعني ارتداء بعض الطلاب ملابس ميليشيات سوداء ويستعرضون مهارات فنون القتال ومن هو العدو الذي يحاربونه، وهل يتدربون لتحرير ارض مصرية محتلة ام يتدربون لارهاب زملاء لهم بالجامعة يختلفون معهم في الرأي او اساتذتهم الذين يقدمون لهم العلم؟

وقرأ الدكتور شهاب ثلاث مذكرات من رئيس جامعة الازهر ووزارة الداخلية والنيابة العامة توضح ملابسات ما حدث.

وقد عبر المتحدثون من الحزب الحاكم والمعارضة عن رفضهم لهذه الاحداث واكدوا انها غير مبررة.

مصر: رفض الاعتراف بالبهائية ومعتنقها يُعتبر مرتدا

■ القاهرة ـ «القدس العربي»: قضت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة أمس الأول بعدم جواز اثبات البهائية في المستندات الرسمية للدولة، وذكرت في حكمها أن الدساتير المصرية المتعاقبة كفلت حرية العقيدة واقامة الشعائر الدينية للأديان السماوية الثلاثة وهي الاسلام والمسيحية واليهودية، وأن البهائية باجماع أئمة المسلمين ليست من الأديان السماوية وأن من يدين بها من المسلمين يعتبر مرتدا، لنكرانهم أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو خاتم الأنبياء، كما أنهم ادعوا أيضا بألوهية بعض زعمائهم.

وكان مواطن وزوجته قد رفعا دعوى أمام القضاء الاداري لاثبات ديانتهم البهائية في الأوراق الرسمية والذي قضى لهما بذلك الا أن وزير الداخلية طعن في الحكم أمام المحكمة الادارية والتي ألغت الحكم السابق.

من جهته عبر مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان عن قلقه البالغ من الحكم واعتبره انتهاكا لأبسط مبادىء المساواة بين المواطنين، ويجعل معتنقي البهائية عرضة لمزيد من التحريض والانتهاكات سواء من جانب السلطة الرسمية أو الأطراف المتعصبة في المجتمع، وأشار المركز الى أن عدم الاعتراف بالبهائية يعد مؤشرا اضافيا على التوسع في التمييز الديني في مصر، وذلك عبر التضييق الأمني على الشيعة، وانتقاص حقوق الأقباط، والتحرش بالكتاب والمفكرين الذين يختلفون في التفسير السائد للنصوص الدينية.